|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجامعة اللبنانية****كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية** |  | **مركز تموز****للدراسات والتكوين على المواطنية** |

**ورشة نقاش وتفكير**

**يوم الجامعة اللبنانية**

**• الجلسة الأولى: قضايا عامة**

**• المداخلة: جامعة الوطن اللطيمة**

**14-10-2022**

**camille\_habib@hotmail.com**

# ▪ المقدمة

**منذ ثلاثة عقود استحوذ على اهتمامي كتابٌ، أعدّه الدكتور David Cameron، والذي جاء تحت عنوان:**

**More Than an Academic Question: Universities, Government, and Public Policy in Canada([[1]](#footnote-1)).**

**في كتابه هذا يطرح المؤلف مسألة التعليم العالي على كونها أكبر من مسألة أكاديمية. فالتعليم العالي يتضمن قضايا معقدة حول العلاقة بين الحكومة والجامعة، بحيث إنها تعكس السياسة العامة للدولة؛ لأن الجامعة تعتمد على السلطة الإجرائية لتوفير المال اللازم. وفي المقلب الآخر، طورت الجامعة في كندا ذاتها حتى أصبحت مستقلة، ولم يعد بإمكان أية حكومة أن تتجاوز هذه الاستقلالية. فالجامعة، المعنية أولًا بتوفير العلم والمعرفة، معنية أيضًا في إدارة النمو، وفي تعزيز المشاركة والديمقراطية، وفي صناعة السياسات العامة على كافة المستويات([[2]](#footnote-2)). وفي رأي الدكتور ناصيف نصار: «الجامعة مؤسسة للعقل، ولكنها أيضًا مؤسسة للسياسة»([[3]](#footnote-3)).**

**هذا في كندا، أما في لبنان، فالجامعة اللبنانية تبدو اليوم، ليس فقط يتيمة بل لطيمة لفقدانها دعم الأب (أي الدولة) وحنان الأم (أي أهلها). وعليه، فإن هذا البحث سوف يعالج الأسباب الجوهرية التي أوصلت الجامعة الوطنية على ما عليه من خوف على المصير؛ هذا المصير الذي بات بحكم مسؤولياتها الأكاديمية والوطنية مرتبطة عضويًا بمصير الوطن اللبناني. فلقد جاء في المادة الأولى من قانون إعادة تنظيم الجامعة رقم 75/67 الصادر بتاريخ 26-12-1967 ما يلي:**

**الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة تقوم بمهام التعليم العالي الرسمي في مختلف فروعه ودرجاته، ويكون فيها مركز للأبحاث العلمية والأدبية العالية، متوخية في كل ذلك تأصيل القيم الإنسانية في نفوس المواطنين([[4]](#footnote-4)).**

**وهكذا، وعلى عكس كل مؤسسات التعليم العالي العاملة على الأراضي اللبنانية، يبقى دور الجامعة اللبنانية استثنائيًا على المستويين العلمي – المعرفي والوطني – الإنساني. وهذا ما دفع برئيس الجامعة السابق الدكتور عدنان السيد حسين إلى إطلاق شعار: «الجامعة اللبنانية هي الجيش الثاني إلى جانب الجيش اللبناني»؛ إن سقطت سقط الهيكل على رؤوس الجميع. فإذا كانت ولادة الجامعة ثمرة نضال الطلاب والأساتذة وبعض القادة الوطنيين، فإن أزمتها اليوم هي نتاج منظومة فاسدة ومفسدة ارتقت بافتئاتها على حقوق الجامعة، وبسلب استقلاليتها، وبجعلها بؤرة للتجاذبات المذهبية، ارتقت إلى مستوى الخيانة الوطنية. إن صراع الجامعة اللبنانية، كما يراه الدكتور مسعود ضاهر، «مرتبط أشد الارتباط بصراع الوحدة والتجزئة داخل المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر»([[5]](#footnote-5)).**

**هذا يعني، أن النظرة الخاطئة إلى مفهوم التعددية الثقافية وربط ذلك بالنظام الطائفي – الطبقي المتحكم بمفاصل الحياة اللبنانية قد أساء إلى المجتمع نفسه، وأعاق بناء الدولة الحديثة، ومنع تطور الجامعة اللبنانية.**

# ▪ الجامعة اللبنانية: الولادة الصعبة

**لم تكن الجامعة اللبنانية وليدة نضالات الطلاب والأساتذة وحسب، بل بزغ فجر الجامعة كنتيجة لجهود حثيثة قام بها رجالات دولة تحسسوا حاجات الوطن ودور شبابه السير في ركاب الحضارة والتطور. فعلى الرغم من الذهنية الانتدابية التي كرست دور الإرساليات التربوي، تصدر إنشاء الجامعة الوطنية برامج بعض القادة، أمثال، رياض الصلح، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، حميد فرنجية، رشيد كرامي، وفؤاد شهاب. بالطبع، اصطدمت رغبة هؤلاء برفض المجالس النيابية المتعاقبة في العقدين الذين أعقبا عام 1943 رصد المال اللازم.**

1. **الأستاذ حميد فرنجية كان أول مسؤول ذي صفة رسمية (وزير الخارجية) يتكلم عن ضرورة تأسيس الجامعة اللبنانية. ففي مؤتمر اليونسكو الذي انعقد في بيروت بتاريخ 11-12-1948، أعلن فرنجية بأن «لبنان يأمل أن يرى في هذا المكان جامعة لبنانية تكون روحها روح اليونسكو»([[6]](#footnote-6)).**
2. **في جلسة للمجلس النيابي بتاريخ 13 شباط 1951، أعلن الرئيس رياض الصلح: «أن الساعة التي أقف فيها أمام هذا المجلس وأطلب من أعضائه أن يقروا مشروع الجامعة اللبنانية من ألذّ ساعات حياتي...» وأضاف: «ليست الجامعة مدرسة للتعليم بل بيئة وطنية تجمع بين أبناء البلاد جميعًا كما سيجمع الجيش تحت لوائه أبناء البلاد جميعهم قريبًا إن شاء الله»([[7]](#footnote-7)).**
3. **في 7-6-1952 أعلن الرئيس عبدالله اليافي أن حكومته ستستمر قدمًا في إنشاء الجامعة اللبنانية([[8]](#footnote-8)).**
4. **في 6-2-1953 أصدرت حكومة الرئيس كميل شمعون الأولى برئاسة خالد شهاب أولى المراسيم التنظيمية للجامعة اللبنانية([[9]](#footnote-9)).**
5. **من جهته، حمل الرئيس فؤاد شهاب رؤيته المؤسساتية إلى القطاع التربوي والأكاديمي. ففي عهد حكومة الرئيس رشيد كرامي الرباعية، صدرت مراسيم اشتراعية وقرارات تأسيس كليات العلوم، الآداب، الحقوق، العلوم الاجتماعية، الصحافة، التجارة، ومعهد العلوم التطبيقية والاقتصادية([[10]](#footnote-10)). وفي عهد الرئيس شارل الحلو، أصدرت حكومة الرئيس كرامي مرسوم إنشاء معهد الفنون الجميلة بتاريخ 10-11-1965. وطيلة العهد الشهابي كان يتم تعيين عمداء الكليات حسب الكفاءة العلمية دون الحديث عن مذهب كل منهم. فقبل عام 1975 حكمت لبنان بعض القيادات السياسية الأكبر من طوائفها.**

**لا بد من التنويه مجددًا إلى أن الرئيس فؤاد شهاب أعطى الجامعة القدر الكبير من الاهتمام. يكفي أن نشير إلى المرسوم رقم 2883 تاريخ 16-12-1959 الرامي إلى تنظيم الجامعة. فكان هذا المرسوم أول نص تنظيمي للجامعة، معلنًا رسميًا انطلاقتها وتكريسها مؤسسة عامة من بين مؤسسات الدولة. واستمر العمل بهذا المرسوم لحين صدور قانون الجامعة اللبنانية رقم 75/67، وهو القانون المرعي الإجراء حتى اليوم.**

**على الصعيد الشعبي والطلابي، ارتفعت الأصوات لإنشاء الجامعة الوطنية، وبدأت التحركات في الشارع على شكل فردي وروابط صغيرة إلى أن تشكل في العام 1948 «اتحاد طلاب لبنان العام» برئاسة الشهيد فرج الله حنين الذي قضى متأثرًا بجراحه في تظاهرة 6 شباط 1951 الشهيرة. وللتذكير لقد كان شعار تلك التظاهرة: «لا استقلال حقيقي بدون تعليم وطني جامعي»([[11]](#footnote-11)). ومنذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا لم تحصل الجامعة اللبنانية أي مكسب دون الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات. من تلك الإضرابات نذكر إضراب الطلاب الشهير الذي بدأ في 4 آذار 1971 والذي دام 63 يومًا، وكذلك إضراب 1972 والذي دام 50 يومًا، وانتهى بانتزاع الحركة الطلابية مطلبها الخاص بتطوير الجامعة عبر تأسيس الكليات التطبيقية. في تلك الأيام اجتمع طلاب من أحزاب اليمين واليسار، تظاهروا واعتصموا وأضربوا عن الطعام سويًا من أجل الجامعة، ونجحوا. هذا يعني أن الجامعة اللبنانية التي عارضت بشراسة إنشاءها الذهنية الانتدابية للدولة اللبنانية، ولدت بفعل الضواغط الاجتماعية، أي ضغط الطلاب والقوى الشعبية([[12]](#footnote-12)).**

# ▪ **خصوصية الجامعة اللبنانية**

**إن قانون إعادة تنظيم الجامعة اللبنانية الذي أقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 25-4-1967 بمادة وحيدة دليل على أن الجامعة قد أخذت موقعها المتميز، ونالت اعترافًا رسميًا من كافة المراجع الدستورية على أنها المؤسسة ذات الخصوصية التي لا تُشبه أيًّا من المؤسسات في الإدارات العامة. لقد ورد في الأسباب الموجبة لهذا القانون أن الغاية منه إحاطة الجامعة بهالة من الحصانة والحرمة يقتضيها جو الجامعة ورسالتها ليأتي تطورها في إطار قانوني متناسق.**

**لاحقاً دخل على قانون تنظيم الجامعة بعض التعديلات، أبرزها قانون تنظيم المجالس الأكاديمية رقم 66 الذي أقره مجلس النواب بمادة وحيدة بتاريخ 19-2-2009. ويعد هذا القانون بمثابة قانون الإدارة الذاتية للجامعة، أي خلافًا لكل إدارات الدولة فإن الجامعة هي التي تتولى انتخاب وتعيين جهازها الإداري (باستثناء العمداء ورئيس الجامعة). وهذا ما أفصحت عنه الهيئة الاستشارية القانونية في الجامعة اللبنانية بموجب الرأي رقم 189 بتاريخ 29-5-2018 عن طبيعة الجامعة:**

**إن مرفق التعليم العالي المدار بواسطة مؤسسة عامة جامعية على غرار الجامعة اللبنانية هو المثال النموذجي للمؤسسة العامة الإدارية لا تتوخى الربح بطبيعتها، كونها تهدف إلى تحقيق مهمة الدولة في تأدية التعليم العالي وترسيخ القيم الإنسانية في نفوس المواطنين، وإن الخصوصية التي يتميز بها نظامها عن سائر المؤسسات العامة الإدارية، لجهة اعتبار أفراد الهيئة التعليمية لديها وموظفيها من موظفي الدولة وخاضعين للأنظمة العائدة لها([[13]](#footnote-13)).**

**كما تتميز الجامعة اللبنانية أنها، بحسب القانون 285 بتاريخ 30-4-2014، لا تخضع لموجب الاعتماد. لقد خصص هذا القانون الفصل الثامن منه لتقييم واعتماد المؤسسات الخاصة للتعليم العالم وبرامجها، حيث أوجدت المادة 36 من هذا الفصل على كل مؤسسة خاصة للتعليم العالي أن تخضع نفسها وبرامجها على نفقتها للتقييم الذاتي وللتقييم الخارجي، بغية الحصول على اعتماد مؤسسي أو اعتماد برامجها. كما أوجب هذا القانون في المادة 37 منه إنشاء هيئة وطنية لضمان الجودة بموجب قانون خاص يوضع لهذه الغاية، وتحدد هذه الهيئة المعايير الوطنية التي يجب توافرها لضمان الجودة في التعليم العالي([[14]](#footnote-14)). وبالرغم من عدم خضوع الجامعة اللبنانية لموجب الاعتماد، إلا أنها قررت القيام بذلك طواعية إثباتًا لجودة التعليم لديها وتطابقه مع مناهج التعليم العالي المعتمدة.**

**تتميز الجامعة اللبنانية عن سواها من الجامعات والمعاهد الخاصة، لا في أنها الأكبر من حيث عدد الكليات والاختصاصات والطلاب، بل أيضًا أنها الأوسع ديمقراطية من حيث وجود كل الفئات الاجتماعية فيها. يكفي أن نشير إلى أن خريجينا لا يتنافسون مع أحد لأنهم الأوائل، وفي كافة الاختصاصات. وكعميد لكلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية أعتز القول إن الأوائل في امتحانات مجلس الخدمة المدنية ومعهد الدروس القضائية والمعهد الدبلوماسي وكتاب العدول ونقابتي المحامين هم من طلابنا. وليس بعيدًا عن فرق المستوى، فإن نسبة حملة الدكتوراه بين أفراد الهيئة التعليمية في الجامعة الوطنية هي الأولى بين أساتذة كل الجامعات على الإطلاق([[15]](#footnote-15)).**

**وفي كتابه «المسؤولية: من الوزارة إلى رئاسة الجامعة اللبنانية»، حدد الرئيس السابق للجامعة، الدكتور عدنان السيد حسين، مميزات الجامعة على النحو التالي:**

1. **اكتسبت الجامعة صفة الجامعة الوطنية بحكم القانون الذي أوكل إليها مهمة تعزيز القيم الإنسانية.**
2. **ردمت الجامعة الهوة الاجتماعية بين الريف والمدينة، بين الغني والفقير، عندما شرّعت أبوابها لجميع الطلبة وبرسوم تسجيل رمزية، أي بدون أقساط مالية، ما كرّس ديمقراطية التعليم العالي، كما كرّس الجامعة كجامعة الأذكياء.**
3. **تعدد مصادر شهادة الدكتوراه للأساتذة من ثلاثة وثلاثين دولة، مما أحدث غنًى علميًا وثقافيًا في الجسم الجامعي.**
4. **إنها جامعة الوطن كونها تشكل مساحة فريدة للعيش معًا ما أعطى لبنان معنى وجوده وقيمته.**
5. **طلاب الجامعة اللبنانية هم طليعة النضال المدني في لبنان؛ هم أبناء الحياة، وعليهم يبقى الرهان في بناء الدولة العلمانية المرتجاة.**
6. **أخيرًا، الجامعة اللبنانية تقدس العلم، وتحترم القانون، وتحترم مبادئ الوحدة الوطنية([[16]](#footnote-16)).**

# ▪ جامعة الوطن اللطيمة

**هذه الجامعة التي أدت على مر السنين الدور المميز في خدمة الطالب والمجتمع، تتعرض منذ تأسيسها لحملة ممنهجة ومسيئة لها على أيدي والديها. لقد بدا واضحًا أن النظام الطائفي لا يستسيغ أو يتحمل وجود جامعة وطنية تخرج طلابًا عابرين للمذاهب وللطوائف. فمنذ اتفاق الطائف، المسؤول عن مذهبية الحياة العامة سياسيًا واقتصاديًا وتربويًا، نلاحظ أن مسؤولين، ومنهم وزراء للتربية، شاركوا في إحياء النهج القديم بإعادة المجد للتعليم الخاص. وقد اشترك كثر من أهل الجامعة، وبخاصة الحزبيين منهم، في هذه الحملة، خالطين بين حرية إبداء الرأي وبين الفرية، أي الكذب والاختلاق للوقائع غير الصحيحة بهدف إلصاق تهمة خاطئة بالجامعة أو العاملين فيها. وهذه الفرية لا تدخل ضمن نطاق الحرية لكونها نقيضها لما تشكله من مساس بالكرامة والسمعة والمقام.**

**لقد أخضع اتفاق الطائف، المسؤول عن إنتاج دولة ضعيفة ومنظومة فاسدة، قطاع التربية والتعليم إلى تجاذبات طائفية ومذهبية أعاقت تقدمه، وكانت حجر عثرة أمام تقدم البلاد وبناء الدولة العادلة والمجتمع المتماسك. وهذا ما دفع برئيس الجامعة السابق، الدكتور أسعد دياب، إلى طرح شعار: «ارفعوا أيديكم عن الجامعة اللبنانية». أضف إلى ذلك أن «الذهنية الانتدابية» هي التي تتحكم بعمل المسؤولين في لبنان؛ إنها ذهنية تشجيع قطاع التعليم الخاص وإهمال التعليم الرسمي. وهنا لا بد من التساؤل بحرقة وبمرارة: كيف لوزير التربية أو لمسؤول يدعي الوطنية أن ينشئ جامعته الخاصة وهو المؤتمن على الصالح العام؟ وكيف لهؤلاء المسؤولين أن يحولوا، عبر أحزابهم الدينية، الجامعة اللبنانية إلى بؤرة للتوظيف بدلًا من جعلها منتجًا للمعرفة؟ لقد بات جليًا أن الأحزاب تأتي بأسوأ ما عندها إلى الجامعة، لأن أصحاب الكفاءة لا يقفون عند أبواب السياسيين.**

**وبالعودة إلى قانون تنظيم الجامعة، تشير المادة التاسعة منه إلى أن إدارة الجامعة يتولاها رئيس ومجلس. غير أن مجلس الجامعة تحول هو الآخر إلى مجلس مليّ ممثلًا بذلك الطوائف والمذاهب. وعلى سبيل المثال لا الحصر أشير إلى أنّه في إحدى جلسات مجلس الجامعة تم التصويت لصالح اقتراح إنشاء فرع لكلية الصحة في منطقة راشيا، وسقط اقتراح مشابه بإنشاء نفس الفرع في محافظة عكار. وكانت هذه المهزلة نتيجة التفاهمات المذهبية خارج المجلس.**

**وزيادة في المصراحة أعلن أنني فشلت في إنشاء مركز الوساطة والتحكيم في كلية الحقوق لأن إحدى الجامعات الخاصة، وعبر وكلائها من أهل الجامعة، سعت إلى إنشاء ذلك المركز. كما إنني فشلت، وبسبب قطع الطرقات، من إجراء الامتحانات لطلاب عكار في منطقتهم، والسبب يعود إلى أنني لم استشر (لم أقف على خاطر) أو أقوم بزيارة إحدى المرجعيات في المنطقة لطلب موافقتها على قرار اتخذ في مجلس الجامعة. ولن أتردد في الإفصاح من أنّ أحد وزراء التربية، وبسبب رفضي «الإذعان» لإملاءاته حول موقفي داخل مجلس الجامعة، قرر منعي من الإشراف على امتحانات كليات الحقوق في الجامعات الخاصة، وذلك خلافًا للمرسوم رقم 2642 تاريخ 21/9/1965لتنظيم دراسة الحقوق في المعاهد الخاصة.**

**هذا غيض من فيض بالنسبة لأهل الجامعة، فماذا عن مقاربة الأب (أي الدولة) لقضايا الجامعة؟ لم يتردد أصحاب القرار من السياسيين في الافتئات على استقلالية الجامعة. فالجامعة مؤسسة عامة مستقلة تعيِّن موظفيها الفنيين والإداريين، وتدير أموالها الخاصة، وتختار أساتذتها، وتضع البرامج والأنظمة التعليمية والبحثية، وتبرم عقد النفقات. نعم، الجامعة اللبنانية هي مؤسسة عامة مستقلة، وسلطة الوصاية عليها من جانب وزير التربية والتعليم العالي هي في حدود ما ينص عليه القانون. إن رقابة سلطة الوصاية في حال وجودها، والرأي هنا لرئيس مجلس شورى الدولة السابق يوسف سعدالله الخوري، «تفترض التأكد من استباق العمل الخاضع لرقابتها على القانون فقط دون أن يحق لها التدخل في عنصر الملاءمة، الذي يعود للإدارة الجامعية وحدها بفعل استقلاليتها دون سواها، وأي تجاوز لذلك يشكل خروجًا على مبدأ الاستقلالية»([[17]](#footnote-17)).**

**منذ عام 1990 نلحظ مسارًا طويلًا من الافتئات على حقوق الجامعة واستقلاليتها من جانب السلطة الحكومية ووزارة الوصاية. ويمكننا ملاحظة ذلك على النحو التالي:**

1. **تحويل جزء من الرسوم المستوفاة لصالح الجامعة إلى الموازنة العامة؛ إضافة إلى تقليص مساهمة الدولة في الميزانية السنوية للجامعة على الرغم من زيادة النفقات بفعل زيادة أعداد الطلاب وإنشاء كليات جديدة.**
2. **قرار مجلس الوزراء بتاريخ 19-3-1997 (القرار رقم 42 الشهير) وقف التعاقد للتدريس في الجامعة إلا بموافقة مجلس الوزراء.**
3. **جعل عقود التدريس بالساعة «عقود مصالحة»، وإخضاعها لموافقات عدة من قبل هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل إلى ديوان المحاسبة، فضلًا عن وزير الوصاية والمرجعيات الدينية والدنيوية.**
4. **حرم قانون الموازنة لعام 2014 (المادة 74 منه) الجامعة من إجراء مباراة تعيين موظفيها([[18]](#footnote-18))**

**كل هذا شرع الأبواب أمام التدخلات السياسية في شؤون الجامعة وجعلها «مرتعًا» للتجاذبات المذهبية. من جهته، فند الدكتور عدنان السيد حسين التدخلات السياسية في الجامعة على النحو التالي:**

1. **التدخل في أعمال مجلس الجامعة واجتماعاته، والضغط (ترغيبًا أو ترهيبًا) على أعضاء المجلس لتمرير مواقف معينة.**
2. **الضغط على الجامعة، رئيسًا ومجلسًا، بما يخص الأمور الأكاديمية، ومناقلات الموظفين في الجامعة.**
3. **تأخير البت بمعاملات الجامعة التي تحتاج لتوقيع وزير الوصاية، حتى ولو أدى ذلك إلى تأخير دفع الرواتب.([[19]](#footnote-19))**
4. **منع رئيس الجامعة من تعيين مدير لإحدى الفروع، خاصة إذا كان مذهب المدير العتيد مغاير لمذهب المدير السابق، لأن ذلك يعرض المذهب والطائفة لخطر وجودي.**
5. **إبرام عقود التعاقد بالساعة مع خريجي الجامعات الخاصة على حساب خريجي الجامعة اللبنانية.**

**أخيرًا، لا بد من الإشارة إلى مسألتين ساهمتا في إيصال الجامعة إلى ما هي عليه اليوم. أولى تلك المسائل مرتبطة بذلك «التعاقد الجهنمي» بين أهل المنظومة والجامعات الطائفية. فبدلًا من أن تعتمد تلك الجامعات المنافسة الإيجابية، تراها تتدخل في كل شاردة وواردة تخصان الجامعة اللبنانية. مثال على ذلك، عندما طلب الرئيس كميل شمعون رأي الجامعات الخاصة في مشروع الجامعة الوطنية، جاءه الرد سريعًا على شكل تحذير من مغبة تأميم التعليم الجامعي([[20]](#footnote-20)). وهذا ما دفع الدكتور مسعود ضاهر للقول: «إن أزمة الجامعة هي أزمة سياسية تنبع من علاقة هذه الجامعات بالنظام السياسي المسيطر»([[21]](#footnote-21)).**

**وحديثًا، تقوم الجامعات الخاصة عبر أدواتها في وسائل الإعلام بالعمل على تشويه صورة الجامعة أمام الرأي العام اللبناني. ففي كل عام، وتحديدًا في شهر حزيران، تبدأ وسائل إعلامية بالحديث عن «فضائح مالية وإدارية وأكاديمية» في الجامعة الأم. وكل ذلك لإبعاد الطلاب عن التسجيل في الجامعة. ويشرح الدكتور زهير شكر هذه الظاهرة على النحو التالي: «إن هذه الصورة المشوشة للجامعة الوطنية الوحيدة في لبنان هي في جزء كبير منها نتيجة حملة إعلامية تقودها بعض مؤسسات التعليم العالي التي تفتقر إلى زبائن؛ وهي حملة تشارك فيها غالبية الطبقة السياسية إما نتيجة اعتقادات وأفكار خاطئة أو رغبة لديها في أن يكون أبناؤها من خريجي الجامعات العريقة؛ مع اليقين أن غالبية هؤلاء الأبناء تعجز عن النجاح في مباراة الدخول إلى كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها»([[22]](#footnote-22)).**

**طبعًا، نحن لسنا ضد الحرية الإعلامية الموضوعية. لكن هذه الحرية، كأي حرية أخرى، تبقى مقيدة بقيود وضوابط لا يعود لأحد أن يتجاوزها، وذلك تطبيقًا لقاعدتين أساسيتين: قاعدة عدم التعسف في استعمال الحق، وعدم مخالفة القواعد القانونية المرعية. ومن خرج عن نطاق الحرية ودخل في الفرية واختلاق الأكاذيب، فإنه أخرج نفسه وبفعله من دائرة الحماية الدستورية، ولا يمكن للجامعة ولا لطلابها ولا للقضاء أن يسمح بالإساءة والتعرض للكرامات وتشويه السمعة وضرب المعنويات، بحجة حرية الرأي؛ فهذه ليست حرية.**

# ▪ الخاتمة

**إن التدخلات السياسية تتمظهر في كل مفاصل الحياة الجامعية. ومؤسف القول إن بعض أهل الجامعة، وبخاصة المكاتب الحزبية التربوية، عملوا، ولم يزالوا، يسخرون الجامعة خدمة لمصالح أصحاب العصبيات المذهبية المريضة. وهكذا باتت الجامعة اليوم محرومة من مساندة الأب (الدولة) وحنان الأم (أهلها).**

**وعلى الرغم من كل هذا، تبقى الجامعة اللبنانية سدرة التعليم العالي ومؤل المعرفة الأول. وهذا الرأي يستند إلى معيار واحد، وهو ما يحققه خريجينا من إنجازات في كافة الاختصاصات وعلى كل الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.**

**لقد ولدت هذه الجامعة رغمًا عن إرادة السياسيين، لأن رسالتها تتعارض مع مصالحهم الفئوية والشخصية؛ ويجب أن تستمر رغمًا عن إرادتهم. والمطلوب اليوم هو ثورة أكاديمية من نوع آخر؛ ثورة تتسلح برؤية أكاديمية ووطنية، وبأحلام الشباب في بناء دولة المواطنة الكفيلة وحدها بنقل لبنان إلى مرحلة طويلة من الاستقرار يفتح الباب أمام الصراع الفكري. فلا دولة مدنية مرتجاة، ولا وطن مستقل، ولا إنسان أو مجتمع جديد، من دون جامعة وطنية سيدة وحرة ومستقلة. أما غير ذلك، فعبثًا يتعب البناؤون.**

**لو قدر للجامعة اللبنانية أن تصبح جامعة منتجة لأمكنها قطع علاقتها بنظام المحاصصة الطائفية. فمن حق هذه الجامعة انتزاع الاعتراف الرسمي على كونها المسؤولة عن بناء الكوادر السياسية والثقافية والعسكرية، ولها الحق الطبيعي في تخطيط مستقبل المجتمع اللبناني([[23]](#footnote-23)). نعم، إن الجامعة اللبنانية «قادرة على النهوض بدور إيجابي لمصلحة تطوير المجتمع اللبناني إذا ما توفرت لها الاعتمادات اللازمة والدعم الكافي من أجهزة الدولة والمجتمع»([[24]](#footnote-24)).**

**من جهة أخرى، نحن نرى أنه لا مستقبل لهذه الدولة (أو اللادولة) بغير جامعة وطنية؛ ولا مستقبل لهذه الجامعة بغير خبرات أهلها ونضالاتهم معًا. لكن كل ذلك يتطلب جهدًا ونضالًا، لأن كل الدلائل تشير إلى أن تطور الجامعة اللبنانية يشكل عامل إزعاج وقلق للعديد من القوى السياسية المسيطرة، والتي تفضل دعم الجامعات المذهبية لتجديد بنى النظام الطائفي، وبالتالي الحفاظ على وجودها** كمنظومة فاسدة ومجرمة.

1. () David Cameron, More Than an Academic Question: Universities, Government, and Public Policy in Canada, (Halifax: The Institute For Research on Public Policy, 1991). [↑](#footnote-ref-1)
2. () المصدر السابق، ص xxii. [↑](#footnote-ref-2)
3. () ناصيف نصار، "الجامعة والدولة والحداثة: تجربة الجامعة اللبنانية"، معلومات، مجلة يصدرها المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، العدد 99، شباط 2012، ص 112. [↑](#footnote-ref-3)
4. () دليل الجامعة اللبنانية: القوانين والأنظمة الإدارية والمالية، بيروت: دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية. [↑](#footnote-ref-4)
5. () مسعود ضاهر، "تطور التعليم الجامعي في لبنان"، معلومات، المصدر السابق، ص 110. [↑](#footnote-ref-5)
6. () محمد مهدي، ذاكرة أهل الجامعة اللبنانية: 1951-1967، بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2021، ص 28. [↑](#footnote-ref-6)
7. () المصدر السابق، ص 30-31. [↑](#footnote-ref-7)
8. () المصدر السابق، ص 32. [↑](#footnote-ref-8)
9. () المصدر السابق، ص 51. [↑](#footnote-ref-9)
10. () المصدر السابق، ص 65. [↑](#footnote-ref-10)
11. () المصدر السابق، ص 28. [↑](#footnote-ref-11)
12. () مسعود ضاهر، "تطور التعليم الجامعي في لبنان"، المعلومات، المصدر السابق، ص 97. [↑](#footnote-ref-12)
13. () كميل حبيب وعصام إسماعيل، إضاءات فكرية في السياسة والقانون، 2018، ص 1219. [↑](#footnote-ref-13)
14. () المصدر السابق، ص 1219. [↑](#footnote-ref-14)
15. () زهير شكر، الجامعة اللبنانية: تحول وآفاق، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، 2011، ص 4. [↑](#footnote-ref-15)
16. () عدنان السيد حسين، المسؤولية: من الوزارة إلى رئاسة الجامعة اللبنانية، بيروت: دار بلال للطباعة والنشر، 2018، ص 196. [↑](#footnote-ref-16)
17. () المصدر السابق، ص 193-194. [↑](#footnote-ref-17)
18. () المصدر السابق، ص 186-189. [↑](#footnote-ref-18)
19. () المصدر السابق، ص 190. [↑](#footnote-ref-19)
20. () محمد مهدي، ذاكرة أهل الجامعة اللبنانية، ص 61-62. [↑](#footnote-ref-20)
21. () مسعود ضاهر، "تطور التعليم الجامعي في لبنان"، معلومات، المصدر السابق، ص 109. [↑](#footnote-ref-21)
22. () زهير شكر، الجامعة اللبنانية: تحول وآفاق، المصدر السابق، ص 6. [↑](#footnote-ref-22)
23. () مسعود ضاهر، "تطور التعليم الجامعي في لبنان"، معلومات، المصدر السابق، ص 110. [↑](#footnote-ref-23)
24. () المصدر السابق، ص 105-106. [↑](#footnote-ref-24)